UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS TRAINING AND DOCUMENTATIONS CENTRE FOR SOUTH-WEST ASIA AND THE ARAB REGION
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

QATAR FOUNDATION FOR COMBATING HUMAN TRAFFICKING
المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر

OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان

التوصيات الصادرة

عن

الملتقى التشاوري الإقليمي حول مكافحة الاتجار بالبشر

17 –18 مايو 2011

التوصيات

اولا: في مجال تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالبشر بالمنطقة العربية

1. دعوة الدول العربية للتصديق على ما لم تصادق عليه من اتفاقيات دولية وإقليمية معنية بحقوق الإنسان.
2. أهمية أن تعمل السلطات الوطنية في الدول العربية على تطبيق أعلى المعايير الدولية السارية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وفق منهج علمي سليم، من خلال مقاربة قائمة على حماية حقوق الإنسان.
3. دعوة الحكومات العربية إلى دعم الإستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر والعمل على تفعيلها من خلال المبادرات القائمة استجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع العربي وحفاظاً على خصائصه ومميزاته.
4. أهمية تحقيق الانسجام بين الاستراتيجية العربية الشاملة والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
5. التأكيد على أهمية المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، بحسبانها تشكل أحد المرتكزات التي تسهم في تحقيق أهداف الإستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، بما يدعم جهود المكافحة في المنطقة العربية.
6. التعويل في جهود المكافحة على مجموعة المبادئ والتوجيهات حول حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص الصادرة عن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2002 حال إعداد وتنفيذ البرامج والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.
7. أهمية دعم الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية في مجال ربط جهود المكافحة بمنظور حقوق الإنسان.

ثانيا: في مجال الوقاية والمنع

1. أهمية أن تتوخى الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر الموضوعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وصون الحريات.

2. ضمان الانسجام بين السياسات العامة المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر مع السياسات والبرامج ذات الصلة في مجالات الهجرة، منع الجريمة، التعليم، التوظيف، الصحة، الأمن، عدم التمييز، التنمية الاقتصادية، حماية حقوق الإنسان، حماية الطفل، المساواة بين الجنسين.
3. ضرورة التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من العوامل التي تجعل الناس عرضة للاتجار، مثل الفقر والبطالة والفساد، وحالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والتمييز بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي والتهميش، وثقافة التغاضي عن العنف ضد المرأة والشباب والأطفال.
4. استحضار البعد الديني والاجتماعي والأخلاقي في مجمل الجهود والمساعي الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر استرشادا بالمبادئ الإنسانية والقيم السامية للشرائع السماوية وأسبقية الشريعة الإسلامية في حرصها على تحرير الإنسان من كافة أشكال العبودية والاستغلال والاتجار بالبشر.

ثالثا: في دور المؤسسات الإعلامية

1. تعزيز دور المؤسسات الإعلامية في التوعية بخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر وما تشكله من انتهاك خطير لحقوق الإنسان.
2. ضرورة مراعاة حقوق الإنسان الأساسية لضحايا الاتجار بالبشر حال تغطية قضايا الاتجار بالبشر إعلامياً.
3. أهمية وضع برامج تدريبية للكوادر الإعلامية، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بهدف بناء قدراتهم للتصدي لقضايا الاتجار بالبشر في إطار مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.

رابعا: في مجالات التعليم والبحث العلمي

1. تشجيع إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتخصصة لدراسة وتحليل ظاهرة الاتجار بالبشر وتقصي أسبابها وبيان طبيعتها وصورها وأنماطها وأساليبها في إطار مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.
2. إدراج ثقافة مناهضة الاتجار بالبشر بالمناهج الدراسية والمقررات الخاصة بمواد حقوق الإنسان في الدول العربية.

3. التأكيد على أهمية إنشاء عيادات قانونية بالمؤسسات التعليمية، تعالج النواحي القانونية المتعلقة بالاتجار بالبشر، بهدف توعية الضحايا المحتملين، وتقديم الدعم القانوني للضحايا الفعليين.
4. ضرورة تعزيز قدرات العاملين في الأكاديميات العلمية وخاصة كليات الحقوق للإلمام بمفهوم الاتجار بالبشر وآليات مكافحته وحماية الضحايا، في إطار مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.

خامسا: في مجال الإعداد والتدريب

1. التركيز في إعداد البرامج التدريبية على مقاربة حقوق الإنسان بجانب المقاربات الأخرى في مجال العدالة الجنائية.
2. تعزيز قدرات العاملين في مجال العدالة الجنائية على الاضطلاع بكفاءة بإجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة في قضايا الاتجار بالبشر، مع مراعاة الجوانب الإجرائية المتعلقة بحقوق الإنسان.

سادسا: في مجال حماية الضحايا

1. العمل على تعزيز وتيسير إدماج منظور حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى حماية الضحايا.
2. مراعاة ألا تؤثر التدابير والإجراءات التشريعية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر سلباً على حقوق الإنسان الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بحقوق وكرامة الأشخاص المُتّجر بهم.
3. الاهتمام بإعادة إدماج الضحايا في المجتمع، من خلال مراعاة مجموعة المبادئ والتوجيهات التي وضعها مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان ومكافحة الإتجار بالأشخاص، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية الأطفال ضحايا الاتجار التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
4. ضرورة تعزيز الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا الاتجار بالبشر في تنفيذ أهداف الإستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر.

سابعا: في مجال التنسيق والتعاون

1. تعزيز التشاور الإقليمي لتنفيذ بنود الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر وما يندرج تحتها من مبادرات وأنشطة وفقاً لمقاربة قائمة على مبادئ حقوق الإنسان.
2. تعزيز التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية والجهات الداعمة والشركاء الاستراتجيين حال تنفيذ المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص.
3. أهمية التشاور مع الجهات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان عند صياغة التشريعات المتعلقة بمنع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، وما يتصل بها من تشريعات أخرى.
4. ضرورة تعزيز التعاون الأمني والقضائي بين الدول العربية لمواجهة عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الأوضاع الأمنية الحالية في بعض الدول العربية لتكثيف أنشطتها الإجرامية في الاتجار بالبشر.
5. التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه وحدة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بجامعة الدول العربية في تنسيق ودعم جهود المكافحة بالمنطقة العربية.
6. ضرورة بناء قاعدة معلوماتية بوحدة مكافحة الاتجار بالبشر بجامعة الدول العربية تستند إلى بيانات ومعلومات إحصائية مبنية على دراسات وإحصاءات وبحوث لتحديد أنماط وحالات الاتجار بالبشر مع مواجهة الحالات الأكثر انتشاراً في المنطقة .
7. أهمية الاسترشاد بالاستراتيجية العربية الشاملة في جهود المكافحة التوحيد الرؤى بين المبادرات والإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

ثامنا: الاستفادة من الخبرات العربية

1. ضرورة الاستفادة بالخبراء العرب عند وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج الرامية لمكافحة الظاهرة لمعرفتهم بخصائص المنطقة العربية.
2. ضرورة الاستفادة بالخبرة العربية في تنفيذ البرامج التدريبية في مجالات حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر .
3. اعداد سجل وثائقي خاص بالخبراء العرب المتخصصين والمعنيين بقضايا الاتجار بالبشر للإستفادة من خبراتهم المتراكمة في هذا المجال.

وفي ختام أعمال الملتقى نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في خروج هذا الملتقى بالصورة المشرفة وإلى جميع من شارك فيه سواء من متحدثين أو ممثلين للجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني .. مع تمنياتنا بدوام التوفيق لجهودكم المبذولة في مكافحة الاتجار بالبشر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،